العراق... من دكتاتورية الفرد إلى دكتاتورية الأحزاب

أ. د. سعيد مجيد دحدوح*
أكاديمي وباحث من العراق

* أستاذ العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية ـ عضو مركز حمورابي

مقدمة

عندما نتعرض الى ديكتاتورية الفرد في العراق، لابد من الحديث عن البذرة الأولى التي زرعتها بريطانيا في القانون الأساسي لعام 1925، والصلاحيات الواسعة التي منحت إلى الملك (فيصل بن الحسين) وذلك لغايات معلومة، منها تثبيت مصالح بريطانيا في العراق والحصول على امتياز. ثم ترسخت تلك الديكتاتورية وحكم الفرد في النظم الجمهورية المتعاقبة التي استمرت من عام (1958 ـ 2003). وجاء الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، ليفرض على العراقيين مفاهيم خاطئة لن يكون من السهل ازالتها منها المحاصصة التي تعد أخطر أنواع الأستيراث والتوريث الطائفي ــ القومي، فضلاً على الممارسة السياسية السلبية بين الكتل والاحزاب السياسية التي استعملت أساليب اقصائية وأساليب استبدادية لتحقيق أهداف آنية ضيقة وغايات انتخابية غير مألوفة في النظم الديمقراطية، وعدم الاحتكام إلى الدستور وعدم احترام النخب الحاكمة لأرداه ناخبيها وتطلعاتهم.

إن عراق ما بعد 2003 يعاني من أزمة تطبيق الدستور واحترامه، فضلاً عن علاقة سلبية بين مؤسسات الدولة الفاعلة التي تركت بصماتها على العملية السياسية في العراق، انسحب ذلك على الكتل والأحزاب السياسية، وبات معدوماً في الدورة الحالية، هامش التوافق بين البرلمان والحكومة. مما خلق نوع من الفوضى السياسية وتعطيل لعمل السلطة التشريعية والتنفيذية، جعلت من يعتقد إن الديكتاتورية هي الحل لمشاكل العراق في محاولة لتجاوز الازمات السياسية، وهذا ما فرضته طبيعة الانظمة الديكتاتورية التي مرت على العراق، والتي نجد أثارها بين الاحزاب والقوى السياسية التي تتصدر

العملية السياسية، سواء في ممارساتها الاستبدادية داخل المؤسسة الحزبية أو في العلاقة البينية.

أولاً: النظام الملكي في العراق نواة الدكتاتورية

عانت الدولة العراقية الحديثة منذ قيامها من الدكتاتورية، إذ قننت بريطانيا ذلك في مسودة (الدستور) العراقي، بعد أن شكلت لجنة من (المستر نايجل دافيد سون) والميجر (دبيلو، جي، يونغ) والمستر(ايم، أي، ادوارد)[1]، وبدلاً أن تهتدي اللجنة بصيغة الحكم في بريطانيا الملكية، فالملك فيها (يملك ولا يحكم) ولكن اللجنة، من أجل ضمان المصالح البريطانية في العراق والحصول على امتياز النفط، منحت (فيصل بن الحسين) الذي فقد عرشه في سوريا بعد معركة ميسلون عام 1920، صلاحيات واسعة في القانون الأساسي (الدستور) الذي تم اقراره عام 1925.

(1) بشير محمد كاظم الغزالي، المجلس التأسيس العراقي، البدايات الأولى التكميلية، في كتاب مجموعة باحثين المفصل في تاريخ العراق الحديث، بيت الحكمة، بغداد،2002، ص334.

عانت الدولة العراقية الحديثة منذ قيامها من الدكتاتورية، إذ قننت بريطانيا ذلك في مسودة (الدستور) العراقي

ومن تلك الصلاحيات ما ورد في الباب الثاني تحت عنوان (الملك وحقوقه)، فالملك مصون غير مسؤول، وهو الذي يصادق على القوانين ويأمر بنشرها ويراقب تنفيذها، وللملك حق إصدار مراسيم لها قوة القانون اثناء عطلة (مجلس الأمة)، ويختار رئيس الوزراء، وتتجلى هيمنة الملك واستبداديته في النظام السياسي العراقي في الآتي[2]:

(2) القانون الأساس العراقي العام 1925.

1 ـ ما نصت عليه المادة (19) من الدستور من أن (سيادة المملكة العراقية الدستورية للأمة العراقية، وهي وديعة الشعب للملك فيصل بن الحسين، ثم لورثته من بعده)، وهذا النص بعد أن أقر بفكرة (سيادة الأمة) وليس (سيادة الشعب)، عاد وتراجع بإيجاد فكرة إيداعها لدى الملك، وقد أثر هذا النص على الملك، وجعله يشعر بأنه هو الحاكم المطلق في تدبير أمور الدولة والأمن فيها.

2 ـ في الباب الثاني من (الدستور) الذي تضمن سلطات الملك، وضعت تلك السلطات تحت عنوان (الملك وحقوقه)، فهو أذن صاحب حق وليس حامل واجب، وربما هذا النص والنص الذي سبقه في الفقرة (1) تؤلفان الإطار العام لهيمنة الملك واستبداده، الذي منح سلطات تفوق تلك السلطات المقررة لرئيس الدولة في النظام البرلماني. فملك العراق لم يتوان

عن استعمال سلطاته الدستورية فحسب بل تجاوزها من حيث الواقع ..، لذا كان (الدستور) العراقي لعام 1925 مليئاً بالكثير من عدم احترام الإرادة الشعبية، أذ كانت السلطة بيد الملك وبضعة أشخاص من أركان النظام المرجع لحركة الدولة لا (الدستور).

كان (الدستور) العراقي لعام ١٩٢٥ مليئاً بالكثير من عدم احترام الإرادة الشعبية

3 ـ يذكر الدكتور (منذر الشاوي) أن الوزارة العراقية في العهد الملكي (لم تعد أكثر من مجلس للملك تتخذ فيها القرارات، التي تحدد سياسة مملكته، ولهذا السبب أدى الملك، بخلاف ما تقضي به النصوص، وما يقتضي به (منطق) النظام البرلماني دوراً أساسياً في اختيار الوزراء، وقد وصل الأمر إلى درجة اختيار الملك جميع الوزراء، كما فعل الوصي على عرش العراق (عبد الإله) سنة 1952، بالنسبة لوزارة (نور الدين محمود)، وعليه فأن (انعدام) دور الوزارة وضعف مجلس النواب، أديا الى تركيز السلطة بيد الملك، وبالتالي إيجاد نوع من (البرلمانية) تمارس في اطار نظام تركيز السلطة[3]، أي نظام دكتاتوري.

(3) تقديم لكتاب، فائز عبد العزيز اسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، مطبعة السندباد، بغداد، ط2، 1984، ص11.

وفي ظل هذه الأجواء عندما تشكلت جبهة وطنية من (حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي وممثلي العمال والمحاميين والشباب والطلاب ورابطة المرأة والفلاحين)، وكانت مهمتها الأساسية خوض الانتخابات النيابية التي اعلن عن اجرائها في (9 حزيران 1954)، وكانت معركة ضارية بين العناصر الوطنية والديمقراطية وبين أنصار البلاط الملكي، وكان التدخل الحكومي السافر قد تجاوز كل القيم، حتى وصل إلى إشاعة الإرهاب (البوليسي) الواسع بزج مؤيدي الجبهة الوطنية في المعتقلات والسجون، وعلى الرغم من كل أشكال الضغط والتزوير والإرهاب، فقد فاز عدد من مرشحي الجبهة الوطنية وهم (محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل وكامل الجادرجي وخدوري خدوري وعبد الجبار الجومرد وذنون أيوب ومحمد حديد ومسعود محمد وجعفر البدر وحسين جميل)، وقد أحرز نوري السعيد (56) مقعداً في مجلس النواب من أصل (135)، ولم ترق تلك النتائج الى (نوري السعيد)، على الرغم من محدودية العدد الذي وصل الى مجلس النواب وقلة تأثيرهم من المعارضة، لذا عندما كلف(نوري السعيد) بتأليف الوزارة بعد استقالة رئيس الوزراء (ارشد العمري)، الذي أجرى الانتخابات أول شيء فرضه (نوري السعيد) على

البلاط الملكي، أثناء اجتماع الوصي به في باريس في محاولة لإنهاء (زعله)، الذي اشترط لعودته إلى رئاسة الحكومة الآتي[4]:

1 ـ الغاء نتائج الانتخابات الجديدة.

2 ـ حل الأحزاب السياسية .

3 ـ غلق صحف المعارضة.

وقد وافق الملك (فيصل الثاني) على ذلك، لذا فأن تأليف وزارة (نوري السعيد) التي تشكلت في3 آب 1954 قامت على هذه الشروط، ثم اتخذت إجراءات (بوليسية) قاهرة لم يتخذ لها مثيل في أي نظام أخر ضد الجبهة الوطنية ومعارضي النظام[5].

(4) جاسم المطير، النظام الملكي بين الدكتاتورية الواقعية والديموقراطية التلفزيونية، الحوار المتمدن، العدد 3145، 2010/10/5، www.ahewar.org.

(5) المصدر نفسه.

ثانياً: دكتاتورية النظم الجمهورية بعد عام 1958.

1 ـ الجمهورية الأولى ثورة 14 تموز عام 1958:

بغض النظر عن ثورة 14تموز 1958 ومجريات الأحداث التي رافقت الإطاحة بالنظام الملكي، وإعلان النظام الجمهوري الجديد والانجازات الكبيرة التي تحققت في ظل الثورة. فالذي يعنينا هنا السلوك الدكتاتوري لقادة الثورة، وذلك عند ابتعادهم عن الأساليب الديمقراطية في الحكم والتداول السلمي للسلطة، وإجراء الانتخابات وتشريع دستور دائم للبلاد، ويمكن إرجاع الزعامة الفردية للنظام الجمهوري الذي قام عام 1958، إلى مرحلة الإعداد للثورة ضد النظام الملكي، ففي الاجتماع الذي عقدته (اللجنة العليا للضباط الأحرار) في الثاني عشر من حزيران 1958 للتخطيط للثورة، تفاجئ الجميع من طرح (عبد السلام محمد عارف) من أنه والزعيم (عبد الكريم قاسم)، الذي لم يكن حاضر الاجتماع، قررا القيام (بالثورة) يوم السبت، وقد احتج الحضور على صيغة القرار.

هتف (عبد السلام عارف) في هذا الاجتماع ومن دون مقدمات، قائلاً (أقول لكم أيها الإخوان، ما كو زعيم إلا كريم)

إذ لا يمكن اتخاذ قرار الثورة بهذه الطريقة كما أن اليوم المختار غير ملائم، لكن (عبد السلام محمد عارف) لم يتزحزح عن موقفه (أما السبت أو لا شيء)، وقد هتف (عبد السلام عارف) في هذا الاجتماع ومن دون مقدمات، قائلاً (أقول لكم أيها الإخوان، ما كو زعيم إلا كريم)، ولم تمض أشهر إلا وكان الشيوعيون يرددون هذا الشعار، ويبدو أن (عبد السلام محمد

عارف) كان البادئ في عكس صورة عبادة شخصية القائد (عبد الكريم قاسم)، واستعملها الشيوعيون بعد ذلك ضد قائلها[6].

(6) عبد الفتاح عبد البوتاني، العراق، دراسة في التطورات السياسية الداخلية 14 تموز 1958 ـ 8 شباط1963، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق2008، ص324.

وما يؤخذ على نظام الحكم الذي قام في العراق بعد ثورة تموز 1958، التضييق على حرية الرأي والتعبير، ولم يضع دستوراً دائماً للبلاد أو إجراء انتخابات وانبثاق (المجلس الوطني) كما وعد بذلك بعد عام1960، بدعوى أن المرحلة الانتقالية لم تنته، وعندما قدم الحزب الإسلامي العراقي وحزب التحرير لإجازة حزبيهما، رفضت وزارة الداخلية إجازتهم، لأن مناهج هذين الحزبين والأشخاص والمؤيدين لهما لا يؤمنون بالمبادئ والأفكار الديمقراطية، التي تسير عليها الجمهورية .

وإنما أفكارهما ومبادئهما رجعية ولا تسير مع خط الثورة، إلا أن الحزب الإسلامي استأنف الحكم لدى الهيئة العامة لمحكمة التمييز، وقد جاء قرار المحكمة لصالح الحزب المذكور، وقد بدأ نشاطه السياسي بشكل علني، وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي (جماعة اتحاد الشعب)، استجاب لرغبة وزارة الداخلية وقدم الإيضاحات المطلوبة منه، كما أجرى تعديلاً على منهاج الحزب، إلا أن الوزارة رفضت الطلب في22 شباط 1960، على الرغم من توفر الشروط القانونية في الحزب وفي أعضائه المؤسسين، وهذا ما جاء في كتاب مديرية الأمن العامة في 22 كانون ثاني1960 إلى الوزارة[7].

(7) ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة14 تموز1958 في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط21، 1981، ص248.

كما عاد الحزب الشيوعي إلى العمل السري، واختفى أعضاؤه بسبب الاعتقالات التي أخذت تطالهم، كما أوقف الحزب الوطني التقدمي نشاطه من دون سابق إنذار، بعد مطالبه عنيفة أخيرة بوضع دستور دائم للبلاد، وفي عام 1961 لم يبق حزب سياسي يمارس نشاطه بشكل علني، بعد أن خضعت تلك الأحزاب للمراقبة وإغلاق صحفها، ولا سيما بعد اندلاع الحركة المسلحة في شمال العراق[8].

(8) المصدر نفسه.

أن تفرد الزعيم (عبد الكريم قاسم) في الحكم، كان سببه المنافسة الشديدة بين الأحزاب التي كان كل منها يسعى الى تولي السلطة، إما اللجوء إلى (عبد الكريم قاسم) لاكتساب ثقته، أو اللجوء إلى فئة من العسكريين ممن كان مقدراً لهم أن يبرزوا في العهد الجديد، وربما قد شجع (عبد الكريم

يذهب الدكتور (إبراهيم كبه) إلى أن بذور الدكتاتورية عند (عبد الكريم قاسم)، كانت كامنة في صلب الحكم الجديد منذ ولادته

قاسم) الصراع والتنافس بين الأحزاب السياسية، واظهر إمكانية فائقة في موازنة مختلف القوى السياسية ضد بعضها البعض[9]، ويذهب الدكتور (إبراهيم كبه) إلى أن بذور الدكتاتورية عند (عبد الكريم قاسم)، كانت كامنة في صلب الحكم الجديد منذ ولادته، لأسباب عديدة أهمها[10]:

(9) عبد الفتاح البوتاني، مصدر سبق ذكره، ص100.

(10) نقلاً عن المصدر نفسه، ص101.

ـ الانفصال التام بين العسكريين والمدنيين في الوزارة.

ـ عدم وجود مجلس وطني لقيادة الثورة.

ـ لم يكن لمجلس السيادة المؤلف من (محمد نجيب الربيعي ومحمد مهدي كبة وخالد النقشبندي) أية سلطة حقيقية.

ـ تسلم قيادة الثورة إلى (عبد الكريم قاسم) الذي انكشف فيما بعد، أنه كان نموذجاً فذا للإنسان الفردي.

2 ـ الجمهورية الثانية نظام الحكم في 8 شباط 1963

في شباط عام 1963 جرى انقلاب عسكري قام به حزب (البعث) مع قوى قومية أخرى، وقد صدر عن الانقلابيين بما يشبه (الوثيقة الدستورية)، التي احتوت على عشرين مادة دستورية، وقد تركزت السلطة في هذه الوثيقة بيد (المجلس الوطني لقيادة الثورة)، الذي شكل قلب السلطة الفعلية للنظام الجديد، إذ يتولى (المجلس) تشريع القوانين والانظمة وتعديلها والغائها، واقرار المعاهدات والمصادقة عليها، واعلان الحرب وقبول الصلح، والقيادة العامة للقوات المسلحة والاشراف على رئاسة اركان الجيش وشؤون الدفاع والاجهزة الامنية والاستخبارات العسكرية والامن العامة، وتأليف الوزارة والمصادقة عليها والاشراف على شؤون الجمهورية، وما رئيس الجمهورية إلا رمزاً دستورياً، وأن ولم يكن سوى عضو في (المجلس الوطني)[11]، وقد ركز حزب (البعث) على تنمية مليشيا خاصة به (الحرس القومي)، التي أرتفع عددها من خمسة الأف عند بداية الانقلاب الى (43) ألف.

ركز حزب (البعث) على تنمية مليشيا خاصة به (الحرس القومي)، التي أرتفع عددها من خمسة الأف عند بداية الانقلاب الى (٤٣) ألف.

(11) قانون رقم 25 لسنة 1963، الصادر في 25 نيسان 1963، كذلك، نعمة السعيد، النظم السياسية في الشرق الاوسط، شركة الطبع والنشر الاهلية، بغداد 1968، ص59.

وهذه القوة العددية (للحرس القومي) خلف نوع من الازدواجية العسكرية، انتهت بتوجه أهانه جدية الى الجيش والى معظم الضابط والبعثيين، واصبحت قيادة الحرس تتصرف كما لو أنها هي السلطة الأعلى في البلاد،

واصبحت متهورة ومهووسة بالسلطة الى درجة أن رجالاً كثيراً ما اوقفوا ضباط الجيش وفتشوهم واساؤوا معاملتهم، فضلاً على الانتقام الموجه ضد الاعداء السياسيين، والقدر الكبير من القسوة التي لجا اليها ضد المواطنين، والعبث بأمنهم وحياتهم وتقييد حرياتهم، وكان الشيوعيون الهدف الأول (للحرس القومي) فقتل العديد منهم ومن أسعفه الحظ دخل السجن، وكان سجن (نقرة سلمان) لوحدة يضم عام 1964 (1146) سجيناً شيوعياً[12].

(12) حنًا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الاحرار(الكتاب الثالث) ترجمة عفيف الرزار، منشورات فرص، طهران، 2006، ص324.

لقد شهدت المرحلة ممارسات استبدادية قاسية، إذ كانت بعيدة عن الحقوق السياسية والحريات العامة للإنسان، ولم تعرف أي نوع من الممارسات الديمقراطية، ولم تسمح بعمل الأحزاب السياسية فضلاً على انعدام الصحف إلا الصحف النظام.

3 ـ الجمهورية الثالثة 18تشرين ثاني 1963 ـ 1986

في 18 تشرين ثاني1963 سقط نظام حكم حزب (البعث) بانقلاب عسكري قادة (عبد السلام محمد عارف)، وأقدم رئيس الجمهورية على حل (المجلس الوطني لقيادة الثورة)، لكنه شكل مجلساً وطنياً جديداً، وأصبح فيه (عبد السلام محمد عارف) رئيساً للمجلس الوطني، وانيطت بالرئيس حصرياً السلطة التشريعية والتنفيذية.

وبعد صدور قانون (الدستور) بالرقم61 لسنة 1964، جعل السلطة التشريعية بيد (المجلس الوطني لقيادة الثورة)، إلا إن هذا (الدستور) لم يستمر طويلاً، إذ صدر في 29 ـ نيسان ـ 1964 دستوراً جديداً يتطابق الى حد كبير مع الدستور المصري الصادر عام 1958، وقد جعل(دستور)29 نيسان، السلطة التشريعية بيد (المجلس الوطني لقيادة الثورة)، إلا أن (المجلس) لم يكن له وجود ولا سلطة فعلية، فانحصرت السلطة التشريعية عملياً بيد رئيس الجمهورية التي أصبحت صلاحياته مطلقة[13]، وعلى أثر مقتل رئيس الجمهورية (عبد السلام محمد عارف) في حادث طائرة في البصرة، تم تنصيب أخيه (عبد الرحمن محمد عارف) رئيساً للجمهورية إلى أن سقط النظام عام 1968.

(13) الدستور العراق العام 29/ نيسان، ص40.

في ظل الأنظمة الجمهورية العسكرية السابقة تم إعادة تشكيل النظام السياسي، مع إلغاء المؤسسات التشريعية وإحلال نظام المحاكم العسكرية،

كما جرى القضاء النسبي القائم على الفصل (التقليدي بين السلطات)، وكانت السلطة التنفيذية المتمثلة بـ(رئيس الدولة)، هي المرجع الأعلى الذي تنتهي عنده السلطات كافة.

4 ـ الجمهورية الرابعة في 17 تموز 1968

عاد البعث إلى السلطة عبر انقلابين أولاهما في 17 تموز 1968 والثاني في 30 تموز من العام نفسه، وتخلصوا في الانقلاب الأول من رئيس الجمهورية آنذاك (عبد الرحمن محمد عارف) بالتحالف مع معاونيه الأقرب، وتخلصوا في الثاني من (إبراهيم الداود) قائد قوات الحرس (وعبد الرزاق النايف) رئيس الاستخبارات العسكرية، أصبح الأول وزيراً للدفاع والثاني رئيساً للوزراء، وقد فاز حزب (البعث) في الحالتين بالدهاء أكثر من فوزه بالقوة. ويعتقد رئيس الجمهورية المطاح به أن واحد من الخيوط على الأقل كانت غير عراقية[14].

يعتقد رئيس الجمهورية المطاح به أن واحد من الخيوط على الأقل كانت غير عراقية

(14) حنًا بطافو، مصدر السابق، ص389.

ومن الناحية التحليلية في بنية الدولة التي قامت بعد (17–30 تموز) ثمة وجهان مستقلان، نظام حكم الحزب الواحد ونظام حكم العائلة (أو العشيرة الواحدة)[15]:

(15) فالح عبد الجبار، العمامة والافندي، سولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، ترجمة امجد حسين، منشورات الجمل، بيروت، بغداد 2010.

الوجه الأول: تشبه الدولة النموذج الألماني الشمولي في ظل الحكم النازي، إذ حكم الحزب الواحد والاقتصاد المركزي والايديولوجية القومية الاشتراكية والوحدة المثالية للأمة، والقائد بصفته مركز السلطة والقانون والولاء.

الوجه الثاني: تتمثل السمات الرئيسة للنموذج المثالي بفرض مزيج من ايديولوجية الحزب الحاكم، والقمع الضاري والهيمنة على الاقتصاد وفرض منظومة ثقافية مركزية تحتكرها الدولة.

لقد أدت المناورات إلى تحسين المواقع بين الجناحين (المدني والعسكري) للحزب الحاكم، لصالح (البكر صدام) بعد عمليات طرد طالت قيادات عليا مهمة في الحزب والدولة والجيش، وجرى إعادة تشكيل القيادة الحزبية والنخبة الحاكمة على معايير أهمها[16]:

(16) كاظم حبيب، الاستبداد والقسوة في العراق، مؤسسة جميل للطباعة والنشر، كوردستان العراق، 2005، ص232.

1 ـ امتازت قيادة (البعث) بغالبية من مناطق شمال بغداد على خلاف تجربة البعث سنة1963، والتي شهدت مراكز قيادية (للشيعة)، وفي هذا الصدد يذكر حنّا بطاطو، إن القائمة التي ظهر بها (مجلس قيادة الثورة)، والمؤلفة من خمسة عشر عضواً كلهم من مكون اجتماعي واحد، والأغلب الأعم من محافظة بعينها[17].

(17) حنّا بطابو، انظر جدول رقم23 ـ 2 ص442/ 403.

2 ـ تميزت القيادة العليا بعلاقة قرابة وثيقة، إذ ينحدرون من ذات المناطق والعشائر الموالية للسلطة.

أغلب قيادات النظام من أصول وثقافة ريفية مشبعة (بالقيم العشائرية)، التي طغت على سلوكياتهم والتي طبعت بها مؤسسات النظام والدولة

3 ـ بروز ظاهرة (ترّييف) السلطة، إذا أن أغلب قيادات النظام من أصول وثقافة ريفية مشبعة (بالقيم العشائرية)، التي طغت على سلوكياتهم والتي طبعت بها مؤسسات النظام والدولة.

لقد تم اغتيال (عبد الوهاب كريم) عضو القيادة البارز من أهالي الحلة، وهو في طريقة الى بغداد لحضور اجتماع القيادة، عن طريق شاحنة كانت تتربص له على الطريق العام، وقد وجه الاتهام الى (مكتب الأمن القومي) الذي يقوده صدام حسين، كما طرد (حردان عبد الغفار التكريتي) في 15 تشرين الأول 1970، من مناصبه كنائب للقائد العام للقوات المسلحة ونائب لرئيس الجمهورية، ثم تم اغتياله في الكويت في 30 ـ آذار ـ 1971، وطرد نائب رئيس الجمهورية (صالح مهدي عماش) في 28 ـ أيلول ـ 1971، ووزير الخارجية عبد الكريم الشيخلي، وتم قتل وسجن الكثير من القيادات المؤثرة في محاولة الانقلاب التي قادها مدير الأمن العامة (ناظم كزار)[18].

(18) حنّا بطابو، المصدر نفسه، ص409.

وقد ذكر السيد (حامد الجبوري) وزير الشؤون الخارجية في عهد النظام السابق، أن (صدام حسين) الذي كان نائباً (لمجلس قيادة الثورة)، هو الذي وقف خلف المخطط لتصفية رئيس الجمهورية (احمد حسن البكر)، والموالين له من العسكريين أمثال حماد شهاب وزير الدفاع وسعدون غيدان وزير الداخلية (اللذان يقفان سداً منيعاً أمام طموحات (صدام حسين)، كونهما من المحترفين وعضوين في الحزب وموالیان بشكل مطلق للبكر، بعد استعمال (ناظم كزار) كأداة تنفيذ، وكان الرئيس (البكر) في زيارة لأحدى الدول الاشتراكية، على أن تجري المحاولة الانقلابية والتصفية على أرض مطار بغداد[19].

(19) حامد الجبوري، دكتاتورية صدام www.ankawa.com/froum/ index.php?

وضع الدستور العراقي الذي اصدر في21 ـ أيلول ـ 1968، والدستور الصادر في 16 تموز1970 جميع السلطات (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، تحت السيطرة القوية لـ(مجلس قيادة الثورة) الذي يمثل (قلب النظام)، فلهذه المؤسسة اختصاصات كما وردت في المادة (42) إصدار القوانين والقرارات التي لها قوة القانون، وإصدار القرارات في كل ما تستلزمه ضرورات تطبيق احكام القوانين النافذة، فضلاً على اعلان التعبئة وإقرار شؤون وزارة الدفاع والمصادقة على مشروع الموازنة والمصادقة على المعاهدات[20].

(20) المادة (42) من الدستور العراقي المؤقت لعام1970.

وإذا أضفنا الى ذلك ما ورد في نص المادة (58) من الدستور لعام 1970، اختصاصات رئيس الجمهورية والذي هو حكماً رئيس (مجلس قيادة الثورة)، سنجد أن العقلية الضيقة التي حددت اختصاصات (المجلس الوطني لقيادة الثورة في دستوري 1963و1964)، هي العقلية نفسها التي جاءت الى السلطة في (17 ـ 30 تموز 1968)، غايتها الاستئثار بالسلطة من دون الالتفات الى رأي الشعب كونه مصدر كل سلطة مشروعة.

كما تمت أزاحة رئيس الدولة (احمد حسن البكر) عن دست الحكم، واستلام (صدام حسين) المنصب وذلك بانقلاب داخلي، بعد أن اقتحمت قوة خاصة قصر الرئيس (البكر) الواقع في ام العظام، واقتيد الى (المجلس الوطني)، إذ اصطحبه (صدام حسين) وبرزان التكريتي الأخ غير الشقيق (لصدام)، الى دار الاذاعة والتلفزيون ليعلن خطاب التنحي بحسب الخطة المرسومة، وبذلك تم اجهاض مشروع الوحدة بين سوريا والعراق، على أثر زيارة الرئيس المصري الأسبق (محمد انور السادات) الى الكيان الصهيوني. وقد اتهمت سوريا بالاشتراك بمؤامرة مزعومة تم فيها إعدام أكثر من نصف قيادة حزب (البعث) في العراق وكوادر مهمة في الحزب والدولة، وبذلك وصل(صدام حسين) الى رئاسة الدولة على جثث رفاقه[21].

(21) الشبكة العنكبوتية، عدنان الحمداني
www.wikipedia.org

ويذكر السيد (حامد الجبوري) أن (صدام حسين) كان يتعامل مع المحيطين به بعقيلة زعيم المافيا، فهو يمكن أن يبطش بأي كان ولأقل هفوة، لا علاقة للأمر بالكفاءة أو الشهادة أو حتى الولاء، لكن نتيجة حسابات غامضة لا يدركها سوى الرئيس ذاته. بطش بوزير الصحة (رياض إبراهيم حاج حسين)، لأنه اقترح اقتراحاً لم يعجب (صدام حسين)، كما أقصيا (حامد

يذكر السيد (حامد الجبوري) أن (صدام حسين) كان يتعامل مع المحيطين به بعقيلة زعيم المافيا

الجبوري) وزير الشؤون الخارجية ووكيله في الوزارة (محمد سعيد الصحاف) من منصبيهما، لأنهما لم يلتزما بالدوام والحضور في الساعة الثامنة صباحاً.

ويذكر (الجبوري) أن الوزير في حكم نظام صدام يعامل كـ(شرطي) بسيط في مخفر، كما ذكر أن قرار الحرب مع إيران كان مفاجئاً لنا كوزراء، وحتى قبل أيام بدء الحرب لم تطرح القضية للبحث على مجلس الوزراء[22].

(22) حامد الجبوري، مصدر سبق ذكره.

وهذا الأمر ربما تكرر في عملية اجتياح الكويت في 2 ـ آب ـ 1990. على أثر الأزمة مع الكويت وقيام عدة أطراف عربية بالوساطة بين البلدين لتجاوز الأزمة، كان آخرها استضافة (المملكة العربية السعودية) اللقاء ما بين نائب رئيس (مجلس قيادة الثورة) عزة ابراهيم وولي العهد الكويتي (سعد العبد الله الصباح)، ويبدو أن قرار غزو الكويت قد دخل حيز التنفيذ قبل الاجتماع المذكور، واتفق الطرفان على استكمال المفاوضات في وقت لاحق في الكويت والعراق.

وعندما عاد عزة ابراهيم مساء الأول من آب 1990 إلى مطار بغداد عائداً من السعودية، كان في استقباله طه ياسين رمضان نائب رئيس الجمهورية وعدد من المسؤولين الكبار في الدولة. ولم تمضِ غير دقائق على دخولهم صالة الاستقبال حتى تبلغ الحضور بأمر من مكتب رئيس الجمهورية يلزمهم بعدم مغادرة المطار، وأمضوا ساعة كاملة في صالة الانتظار قبل أن يصل الرئيس السابق (صدام حسين)، الذي أنفرد بنائبه ووجه له سلسلة من الأسئلة حول ما دار في اجتماع جده...، ولم يحدث أن ذهب رئيس جمهورية ليلاقي أحد مبعوثيه في المطار، وجرى في صالة الانتظار اجتماع ضم أغلب قيادة الحزب والدولة، ووزع في ذلك الاجتماع المهام على الحاضرين لإدارة العملية السياسية والإعلامية لعملية غزو الكويت، بما فيهم (طارق عزيز، وحامد يوسف حمادي ولطيف نصيف جاسم ومدير المخابرات وحسين كامل...)، وكان آخر جملة قالها في الاجتماع (يا ويل المطلوب النا... لن تلبس أمه غير السواد)، والغريب أن صدام حسين لم يسمح للمشاركين في الاجتماع عدا (حسين كامل) بمغادرة المطار، إلا بعد أن بدأت العمليات العسكرية ودخول الكويت[23]، هكذا كان صدام حسين يدير الدولة العراقية، ولا سيّما في القرارات الصعبة التي ترتبط بأمن العراق ومستقبل بقاء العراق.

أن صدام حسين لم يسمح للمشاركين في الاجتماع عدا (حسين كامل) بمغادرة المطار، إلا بعد أن بدأت العمليات العسكرية ودخول الكويت

(23) الشبكة العنكبوتية.. القسوة لدى صدام.. عزو الكويت.. الجزء الأول. الأحد 2010/11/28 www.saddamscruety.blogspot.com/2010/05/I.html

ثانياً: دكتاتورية الأحزاب بعد الاحتلال الأميركي

ا ـ قانون الأحزاب وتبعثر العمل الحزبي: في العهد الملكي صدرت عدد من القوانين ولوائح تنظم عمل الأحزاب والتنظيمات السياسية، وهذه القوانين هي:

1 ـ قانون الجمعيات الصادر عام 1922.

2 ـ قانون الجمعيات المرقم 19 الصادر عام 1954.

3 ـ قانون الجمعيات رقم 63 والصادر عام 1955.

وقد وضعت في ظل تلك القوانين شروط شاقة لتشكيل الأحزاب السياسية، كما جعلت مقدرات تلك الأحزاب بيد وزارة الداخلية، وعلى الرغم من قيام أحزاب مهمة، إلا إن الإرادة الشعبية، ظلت معطله، يفهم ذلك من المذكرات التي رفعها قادة الأحزاب باستثناء (الاتحاد الدستوري) حزب (نوري سعيد) إلى الوصي (عبد الآله)، التي تؤكد تزوير الانتخابات البرلمانية، فضلاً على إصدار قوانين أضعفت الحريات العامة وضيقت على حقوق الشعب[24]، كما صدر في العهد الجمهوري الأول قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 1960، الذي منع أفراد القوات المسلحة والقضاة وموظفي الخدمة الخارجية وطلبة المدارس (الابتدائية والثانوية أو ما يعادلها) ورؤساء الوحدات الإدارية (اللواء (المحافظة) والقضاء والناحية) من الانخراط في الأحزاب السياسية. وعلى أن يقدم المؤسسون بياناً موقعاً من قبل خمسين عضو إلى وزارة الداخلية، كما أجازت للأحزاب حق الاعتراض أمام (الهيئة العليا لمحكمة التمييز)[25]، وفعلاً ردت (المحكمة) تلك اعتراض وزارة الداخلية على عدم أجازه بعض الأحزاب .

(24) محمود شبيب، قضايا ملتهبة في السياسة العراقية1950 ـ 1958، المكتبة العالمية، بغداد، 1984، ص13 ـ 34.

(25) الوقائع العراقية، العدد 283، كانون الثاني، 1960.

وفي عام 1991 صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (30) لسنة 1991، وقد اشترط القانون أن لا يتعارض الحزب مع مبادئ (17 تموز 1968) ولا يتعارض مع الوحدة العربية، ويعتز بما حققته السلطة في السنوات الماضية. إلا أن هذا القانون لم يفض إلى تشكيل أحزاب جديدة، وقد يعود ذلك إلى التجربة المريرة التي شهدتها تجربة (الجبهة الوطنية)، التي ضمت الحزب الشيوعي وأحزاب أخرى عام 1973.

كما صدر بعد احتلال العراق، عن سلطة الائتلاف المؤقتة، الأمر رقم

(97/ 7 الصادر في حزيران 2004)، الذي نظم العمل السياسي وعمل الأحزاب السياسية[26]، لغرض الدخول في العملية الانتخابية، إذ خول المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مسؤولية في تسجيل الكيانات، كجزء من الإطار القانوني للانتخابات. وفي الدستور الدائم لعام 2005 نصت المادة (39 أولاً) على (حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، والانضمام إليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون).

(26) الامر رقم 97 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة (قانون الاحزاب والهيئات السياسية): www.iraqcoation.org

لم يصدر عن مجلس النواب قانون للأحزاب السياسية، الذي كان من المفترض أن يتم التصويت عليه منذ الدورة الانتخابية الأولى

ولم يصدر عن مجلس النواب قانون للأحزاب السياسية، الذي كان من المفترض أن يتم التصويت عليه منذ الدورة الانتخابية الأولى، بعد أن أقر مجلس الوزراء القانون، واستكملت اللجنة القانونية البرلمانية الصيغة النهائية لقانون الأحزاب وقراءته قراءة أولى.

وتكمن أهمية قانون الأحزاب من قدرته على تنظيم عمل الأحزاب وعلاقاتها وتمويلها، كما أنه يمكن أن يخرج البلاد من فوضى العمل الحزبي غير المنضبط، فضلاً على بيان حجم تلك الأحزاب وتأثيرها في الجماهير، وذكر النائب عن دولة القانون (سامي العسكري)، إن أغلب الكتل السياسية غير متحمسة للإسراع بتشريعه، لأن من شأن ذلك تحديد حرية الكيانات السياسية وفرض التزامات قانونية على نشاطاتها ومصادر تمويلها[27].

(27) صحيفة الاستقامة الالكترونية، الشبكة العنكبوتية www.alestiqama.coml?p = 18448

أن السبب وراء عدم تشريع القانون هي أسباب سياسية، تمنع الكتل من تمرير هذا القانون

ويبدو أن السبب وراء عدم تشريع القانون هي أسباب سياسية، تمنع الكتل من تمرير هذا القانون، وأن المماطلة الخفية من قبل بعض الكتل السياسية يعد حالة استبدادية، غايتها تعطيل القوانين التي لا تنسجم وتوجهاتهم، إذ إن أغلب الأحزاب المشاركة في العملية السياسية تتلقى دعماً مالياً من خارج العراق، وأن تشريع القانون سيحرم الكثير من هذا التمويل أو يجبرها على كشف حساباتها، وهذا مالا تتمناه الكثير من هذه الأحزاب.

2 ـ بنية الأحزاب السياسية بعد الاحتلال

إن الأحزاب العراقية بكل ألوانها الفكرية والإيديولوجية، خضعت على الدوام لسلطة قيادات كرست كل مفاتيح عمل هذه الأحزاب بيدها وبمن هي تريده حولها، وبنظرة بسيطة لكل القيادات الحزبية العراقية الحالية، نجدها

الأحزاب العراقية بكل ألوانها الفكرية والإيديولوجية، خضعت على الدوام لسلطة قيادات كرست كل مفاتيح عمل هذه الأحزاب بيدها وبمن هي تريده حولها

كانت تقود هذه الأحزاب قبل الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، سواء جاءت إلى دست القيادة عن خلافة أو تعيين أو انتخاب شكلي، وبقيت هذه القيادات بعد سقوط النظام السابق في مواقعها القيادية، وقد تتجاوز وجودها في القيادة العشرين سنه وأكثر بكثير، وأن البعض فيها يقود حزبه منذ التأسيس والى الآن[28].

(28) رشيد خيون، ضد الطائفية جدل ما بعد نيسان 2003، مدارك، 2011، ص331 ـ 359.

إن خراب الحياة السياسية في الحقبة الدكتاتورية سواء في الحقبة الملكية أم في النظم الجمهورية، وما أفرزه الاحتلال الأميركي للعراق من تفكك في مكوناته الاجتماعية، أنتج نمواً وتطوراً في بنية الأحزاب الطائفية والقومية، فضلاً على الانغلاق وعدم الانفتاح على الغير، فالإخوان المسلمين لأهل السنة، ويمثله اليوم في العراق (الحزب الاسلامي) وقد لا يمنع (شيعياً) من الانخراط في صفوفه، لكن على هذا المنتمي النظر الى الاصول وتباعدها، وبالمقابل نشأ حزب (الدعوة الاسلامي) منذ عام 1957 واستمر شيعياً وقد لا يرفض سنياً في صفوفه، ولكن المنتسب عليه كذلك أن يواجه الاصول وتباعدها، وعليه أن ينقلب بالأصول وبالفروع والممارسة[29] .

(29) مازن الحسون، القيادات الحزبية العراقية والديمقراطية، الشبكة العنكبوتية-www.al-nnas.com

لقد تأسس (المجلس الاسلامي الأعلى) في ايران عام 1982 من احزاب وقوى كانت تعمل في المعارضة خارج العراق، للسعي لأسقاط النظام الحاكم في العراق آنذاك، إذ أعلن عن تأسيسه السيد (محمد باقر الحكيم) وضم الآتي: (حزب الدعوة الاسلامي) ومنظمة (العمل الاسلامي) وحركة (المجاهدين العراقيين) و(حزب الله) الكردي بزعامة محمد خالد البارزاني و(حزب الله) في العراق وحركة الرافدين الاسلامية... الخ، إلا أن عدد من الاحزاب المنضوية تحت لواءه خرجت، بل أن بعض قيادات حزب الدعوة قد غادرت ايران الى دول اوربية عديدة.

أفرزه الاحتلال الأميركي للعراق من تفكك في مكوناته الاجتماعية، أنتج نمواً وتطوراً في بنية الأحزاب الطائفية والقومية

بعد وفاة السيد (عبد العزيز الحكيم)، نلحظ أن الصور التي حملها الحضور والهتافات التي ترددت بحياة السيد (عمار الحكيم)، لهي ظاهرة تلفت الانتباه وكأنها مهيأة ومخطط لها سلفاً لفرض أمر واقع، سواء قبل به قادة (المجلس الأعلى) أم لا، وقد صرح أكثر من قيادي في المجلس حول اختيار البديل للسيد (عبد العزيز الحكيم)، بأن مجلس الشورى في المجلس

هو الذي سيقرر الرئيس. . .، ولكن الوصية والاعلان والمبايعة، جعلتهم يتراجعون ويؤيدون سواء بقناعة أو بدونها خوفاً من تفكك المجلس، ولا سيّما هم كانوا مقبلين على معركة انتخابية[30].

(30) نوري حاكم المياحي، التوريث السياسي وتهميش الديموقراطية.. نعمة أو نقمة www.gilgamish.org

وكان من المفترض وفي ظل النظم الديمقراطية، إن تستعمل الاساليب الديمقراطية داخل المؤسسة الحزبية، أي اتباع السبل السليمة والأصولية من حيث اجتماع الكلمة، ومن خلال هيئة الشورى في المجلس وانتخاب السيد (عمار الحكيم) بشكل أصولي وإعلانه على الملأ، لقد أضحى المجلس الاسلامي الأعلى يتوارث الزعامة، وهي عائلة ال (الحكيم) من السيد محمد باقر الحكيم الى السيد عبد العزيز الحكيم ثم الى السيد عمار الحكيم).

والغريب أن الذي يتصدر العملية السياسية ومن القوى الفاعلة فيها يتجاهل ويهميش الديمقراطية بين صفوفه، اذا أردنا أن نؤسس لعراق ديمقراطي يتطلب من الاحزاب التي تؤمن بالديمقراطية، وإن تكون القدوة والنموذج في هذه الممارسة من خلال طرح الأسس الصحيحة للممارسة الديمقراطية داخل أحزابها أولا وتعميمه على مستوى البلاد.

كما أن مشروعية السيد(مسعود البارزاني) القيادية في الحزب الديمقراطي الكردستاني تأتي من أرث عائلي من المرحوم (ملة مصطفى البارزاني)، ثم ابنه (إدريس البارزاني) ومن ثم أخيه (مسعود)، وليس للديمقراطية أي دخل في تبوء منصبه القيادي الذي ستحتفظ به العائلة بتوارثها صغيرهم عن كبيرهم[31].

(31) www.altahreernews.com/inp/view.asp?id14228.

الديمقراطية الكردية لم تغادر العادات والتقاليد القبلية، على الرغم من وجود الاحزاب السياسية والايديولوجيات المختلفة

ويذكر (كمال جومانى) أنه في كردستان الجنوبية، الديمقراطية الكردية لم تغادر العادات والتقاليد القبلية، على الرغم من وجود الاحزاب السياسية والايديولوجيات المختلفة، وترتبط ارتباطاً وثيقاً (بالديماغوجية) وقواعد النظام القبلي ذي الخلفية التاريخية في ذلك المجتمع، إذ تجد أن التاريخ الكردي كان دوماً يشهد نقل السلطة من الاباء الى الابناء، كما يشغل ابناء وذرية القادة الكرد مناصب عليا، كونهم أبناء هؤلاء القادة، ففي الحزب الديمقراطي الكردستاني نجد القيادات الآتية[32]:

(32) الشبكة العنكبوتية www.qanon302.net/newsphp_2215

نجيرفان البارزاني، وهو ابن أخ السيد (مسعود البارزاني) رئيس الاقليم، وقد احتكر حكومة الاقليم لثلاث دورات

ـ السيد نجيرفان البارزاني، وهو ابن أخ السيد (مسعود البارزاني) رئيس الاقليم، وقد احتكر حكومة الاقليم لثلاث دورات، وبعد أن تم تعين السيد(برهم صالح) نائب رئيس الوزراء في الحكومة الاتحادية رئيساً لوزراء الإقليم، عمل السيد (نجيرفان) على إفشال حكومته، ولم يتعاون معه الحزب (الديمقراطي الكردستاني) ومؤسساته في دهوك واربيل، ولم يكن السيد (برهم صالح) سوى رئيساً لوزراء الاقليم داخل مبنى رئاسة الوزراء.

ـ مسرور البارزاني ابن السيد مسعود البارزاني رئيس وكالة حماية الاقليم كردستان.

ـ منصور البارزاني ابن السيد رئيس الاقليم، رئيس وحدة عسكرية... فضلاً على مناصب مهمة في الحكومة الاتحادية وزارة الخارجية ورئيس اركان الجيش، وهم اخوال السيد مسعود البارزاني.

إما في التحالف الوطني الكردستاني:

ـ هيرو ابراهيم احمد زوجة السيد رئيس الجمهورية جلال طالباني المكتب البالي للحزب.

ـ قبادة طالباني نجلا لرئيس جلال طالبان يمثل حكومة كردستان في الولايات المتحدة الأميركية.

ـ لاهور طالباني، أبن أخ رئيس الجمهورية، رئيس قوات مكافحة الارهاب.

ـ شاناز ابراهيم احمد، شقيقة السيدة (هيرو) ممثل الاتحاد الوطني في المملكة المتحدة.

أن ابناء القيادات الكردية قد احتلوا تقريباً جميع المؤسسات الحكومية المهمة في الإقليم والمكاتب الخارجية مع احتكار اقتصاد الإقليم، وقال الدكتور (شورش حسن) استاذ العلوم السياسية، إن الحزب هو الذي يدير الحكومة، وفي الحكومة عائلتان تدير مفاصل السلطة، وأن منح هذه المناصب لأبناء القادة هو بمثابة (حكومة داخل حكومة)، ولا سيّما منصب (مجلس الأمن الوطني) الذي يؤدي دوراً بارزاً كالحكومة.. إن هذه المناصب هي تقليص لفاعلية دور الحكومة، كما اضحت المفاصل الاساسية

محتكرة من العوائل الحاكمة، وهذا عمل سلبي تسخط منه الجماهير[33]. فما هي قيمة الحديث عن الديمقراطية في حين تقرر عائلتان (البارزاني ـ الطالباني) فقط كل أمور السياسة هناك؟، فهذه ليست سوى نوع جديد من نظام حكم القبيلة، أو أن ما يحصل هو فرض نظام ملكي على الطريقة السعودية في كردستان، والتي هي كما (يفترض) ضمن جمهورية اتحادية ديمقراطية.

(33) شورش حسن الشبكة العنكبوتية /www.alzawa.com index. php?page = aricle&id = 122x

فما هي قيمة الحديث عن الديمقراطية في حين تقرر عائلتان (البارزاني ـ الطالباني) فقط كل أمور السياسة هناك؟، فهذه ليست سوى نوع جديد من نظام حكم القبيلة

إما فيما يتعلق بحزب (الدعوة الاسلامي) شهدت المرحلة الممتدة بين (1979 ـ 2000) تشتت مركزية قيادة الحزب، إذ بدأ نجم الشيخ (محمد مهدي الآصفي) يأفل بالتدريج مقابل صعود نجم السيد (ابراهيم الجعفري) و(علي الاديب)، وأصبح هذا الثلاثي أبرز شخصيات (حزب الدعوة) حتى تجميد (الآصفي) نفسه من قيادة الحزب عام 1997[34]. ثم أفرزت المرحلة اللاحقة، بروز الثلاثي السادة (ابراهيم الجعفري وعلي الاديب ونوري المالكي) وبعد الاحتلال الأميركي للعراق، اجتمعت بيد السيد (ابراهيم الجعفري) مناصب رئيس مجلس الحكم الانتقالي ثم نائب لرئيس الجمهورية ثم رئيساً للوزراء. وذلك قبل إقرار الدستور العراقي لعام 2005.

(34) علي المؤمن، من الشروق الى السطوع، حزب الدعوة واشكاليات التأسيس والانتشار والسلطة.

وفي عام 2007، ولأول مرة يتم فيها انتخاب قيادة لحزب الدعوة في مؤتمر علني، ويستحدث فيه منصب الامين العام، وعلى أثر انتخاب (نوري المالكي) اميناً عاماً لحزب الدعوة، ويبدو أن هذه الممارسة الديمقراطية لم تروق للسيد (ابراهيم الجعفري)، فقرر الانسحاب من الحزب وأسس حركة جديدة أطلق عليها (تيار الاصلاح الوطني)، وذلك في31 ـ 5 ـ 2008. ويبدو أن استعمال الاساليب الديمقراطية داخل المؤسسة الحزبية، قد تقود إلى عملية تشظي وانشقاق داخل تلك المؤسسة الحزبية، ولا سيّما عندما تستعمل أساليب استبدادية في قيادة الحزب، حصل ذلك في الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي انشقت عنه حركة (التغيير) كوران، الذي يقودها السيد (نوشيروان مصطفى)، كما برز لنا تيار جديد هو (تيار الاصلاح الوطني) من رحم (حزب الدعوة الإسلامي).

اجتمعت بيد السيد (ابراهيم الجعفري) مناصب رئيس مجلس الحكم الانتقالي ثم نائب لرئيس الجمهورية ثم رئيساً للوزراء

ومثلما تستحوذ عوائل قيادات الاحزاب على المناصب

جميع القيادات السياسية ترى في الاحزاب جزءً من تراث العائلة أو هي اقطاعة تتملكها وتوجهها، وترفض من يحتج أو يعارضها

والمواقع، فإن الكثير من القيادات في حزب الدعوة أسندت لأقاربها وابناءهم مناصب سواء في السفارات (خالد العطية)، أو غيره في المنطقة الخضراء، وكذا الحال لقيادات متحدون والحوار الوطني والمجلس الأعلى.

جميع القيادات السياسية ترى في الاحزاب جزءً من تراث العائلة أو هي اقطاعة تتملكها وتوجهها، وترفض من يحتج أو يعارضها، وهو ما يدفع المعترضون الى الخروج بأحزاب جديدة سبيلاً للتحرر من ربقة الديكتاتورية الحزبية، إلا أنهم سرعان ما يصابوا بلعنة الاستحواذ على مقاليد الحزب.

3 ـ الديمقراطية التوافقية والدكتاتورية

جاءت المحاصصة، لتمثل أخطر أنواع الاستيراث والتوريث الطائفي القومي، عندما عملت على (لبننة) النظام السياسي في العراق، فتكون حصة أحزاب الاسلام الشيعي رئاسة مجلس الوزراء، ورئاسة الجمهورية حصة الحزبين الكرديين الرئيسين، ورئاسة (مجلس النواب) حصة الاسلام السني، الغريب أن جميع القوى السياسية ترفض وتعيب الطائفية والقومية قولاً، ولكنهم يمارسونها ويؤدونها كفروض العبادة، إذ أن هذه الممارسة تمسك بها الجميع لدورتين انتخابيتين بعد إقرار دستور عام 2005.

أن جميع القوى السياسية ترفض وتعيب الطائفية والقومية قولاً، ولكنهم يمارسونها ويؤدونها كفروض العبادة

كما أن الحكومة التوافقية، يمكن أن تكون بيئة مناسبة لتركيز مبدأ الاقطاع السياسي، إذ تتحكم فئة أو طائفة أو قومية أو حزب أو شخص بمفصل من مفاصل الدولة على اعتباره حصة انتجها التوافق السياسي، فأصبحت الدولة غطاء للفئوية، ويترتب على ذلك أن تتوزع السلطة وتتقاسم الثروة على أساس مبدئين اساسيين هما (المكون والتوافق)، فهي لا ترى في الدولة مجموعة مواطنين أحرار متكافئين ومتساويين بالحقوق والواجبات على اساس مبدأ المواطنة، بل يرى في الدولة مجموعة مكونات عرقية طائفية اثنية، فالنظام التوافقي يقوم على مبدأ مشاركة المكونات وليس شراكة المواطنين، وبذلك فهو ينظم الدولة على وفق هويات ومصالح مكوناتها، وبذلك تخضع لتوازن المكونات، والتوازن هنا يعني توزيع الثروة والسلطة

وادارة الحكم توافقياً على وفق مبدأ الشراكة المتسلحة بحق النقض (الفيتو)[35].

أن النظام السياسي على الشكل الحالي، قد يفرز حاكماً مستبداً أو حكاماً يتصارعون على ريع النفط والقرارات والمناصب

أن النظام السياسي على الشكل الحالي، قد يفرز حاكماً مستبداً أو حكاماً يتصارعون على ريع النفط والقرارات والمناصب، كون النظرة الى الدولة لا يتعدى كونها اقطاعات ادارية، استقرت في شبكات ودوائر لتسود وتخترق كل المجالات العليا والدنيا والمجتمع على حدٍ سواء المتأتية من موارد سهلة هي النفط[36].

(35) حسين درويش العادلي، مصيبة العراق تكمن في النظام السياسي الطائفي www.ahear.org

(36) عادل عبد المهدي، الاقطاعيات الادارية في 2011/12/10 www.aladalanews.net

إن الخطر من المحاصصة والتوافقية في المجتمعات التقليدية، أنها تعمل بالتضاد من وحدة الدولة وترسيخ الوحدة الوطنية، كونها تماهي بين المكونات الاجتماعية والسلطة ضمن نظام المحاصصة الكلي للدولة، كما أن العلاقة بين القوى والاحزاب السياسية المشاركة في السلطة لا تستعمل في علاقاتها البينية سياسة ناقدة وإنما سياسة مناكدة، أي أنها لا تستعمل خطاباً سياسياً واقعياً رصيناً، وإنما خطاب أقصائي اسقاطي حتى بين القوى السياسية ضمن التحالف الواحد، وهذا الخطاب لا يمكن أن يبني دولة ومؤسسات حكم مستقرة.

أن العلاقة بين القوى والاحزاب السياسية المشاركة في السلطة لا تستعمل في علاقاتها البينية سياسة ناقدة وإنما سياسة مناكدة

وعلى الرغم من وجود دولة القانون وكتلة الاحرار ضمن تحالف واحد، إلا أن السيد (مقتدى الصدر) زعيم التيار الصدري طلب من اتباعه المشاركة الفاعلة في الانتخابات البرلمانية نهاية شهر (نيسان 2014)، لإنهاء ما وصفه بالدكتاتورية والظلم والفساد، وحذر اتباعه من عدم المشاركة، وقال أن ذلك سيكون سبباً لاستمرار الفساد والظلم والدكتاتورية[37].

(37) www.aljazeera.net

وأعربت حركة التغيير (كوران) الكردستانية المعارضة عن رأيها، بأن القاضي (مدحت المحمود) رئيس المحكمة الاتحادية العليا هو عراب الدكتاتورية الجديدة في العراق، من خلال هذه المحكمة وذلك بتجميد القوانين التي يصدرها (مجلس النواب)، التي لم تروق للسلطة التنفيذية وتعطيل دور البرلمان من خلال المحكمة الاتحادية العليا، التي هي عماد تثبيت الديمقراطية في العراق، إذ أصبحت آلة لرجوع الدكتاتورية في العراق[38].

(38) www.altahreernews.com/inp/view.asp?id = 14228

أعربت حركة التغيير (كوران) الكردستانية المعارضة عن رأيها، بأن القاضي (مدحت المحمود) رئيس المحكمة الاتحادية العليا هو عراب الدكتاتورية الجديدة في العراق

كما أثارت قضية الصحفي الكردي (زاردشت عثمان)، الذي عثر عليه مقتولاً في كردستان العراق، اهتمام الصحيفة البريطانية (الغارديان)، إذ نشرت تقريراً يقول أن الصحفي (عثمان) الذي تم خطفه وتعذيبه وقتله، تجاوز الخطوط الحمراء في كردستان العراق، عندما تجرأ على نشر مقالات بأسماء مستعارة، تنتقد فيه الفساد في الحزبين الكرديين المسيطرين على الحياة السياسية في الإقليم، وعن فساد عوائل السلطة (البارزاني ـ الطالباني)، وتحدث في مقال نشره في كانون أول 2009 عن تلقيه تهديدات بالقتل، وأتهم حكومة كردستان وأجهزتها الأمنية، وتنبأ في مقاله بأن حياته أصبحت في خطر بسبب آرائه السياسية التي تنتقد الفساد[39].

(39) www.sdhnews.com?p=13206

في الكلمة التي ألقاها السيد رئيس مجلس الوزراء العراقي (نوري المالكي) اثناء حضور مؤتمر النخب والكفاءات العراقية، أشار الى مخاوف كبيرة لدى أطراف متعددة حريصة على بناء الديمقراطية والعراق التعددي الاتحادي، ومنها[40]:

(40) انظر كلمة السيد نوري المالكي امام (مؤتمر النخب والكفاءات) عام 2008 www.alitthad.com/ paper. php?nam= newss&file=articale &sid4596/

1 ـ إن الدستور كتب وسط أجواء كان فيها استعجال بلغت المحاصصة ذروتها.

2 ـ بسبب مخاوف الماضي وضعت نصوص الدستور بصورة قيدت سلطات المركز في الحاضر والمستقبل.

3 ـ يجب أن لا تكون اللامركزية هي الديكتاتورية، وما يخشى منه أن تكون الفدرالية تصادر الدولة.

4 ـ عدم وضوح نصوص الدستور ووجود (حيرة) من النصوص الدستورية (الغائمة).

5 ـ هناك تجاوزات من طرف الاقليم والمحافظات في النظام الفدرالي ولا بد أن تكون حكومة المركز قوية.

6 ـ إن حصر صلاحيات الحكومة الاتحادية وفتح باب الصلاحيات للإقليم والمحافظات غير صحيح، والأصل أن تكون الصلاحيات الواسعة للحكومة الاتحادية والاستثناء للمحافظات والاقليم.

7 ـ وجوب أن يكون الأمن مركزياً بيد الدولة الاتحادية فقط، وإن السيادة مسؤولة عنها حكومة المركز.

8 ـ إن يجري التعديل الدستور على وفق هذه المفاهيم.

واعتبر البعض أن هذه التصريحات استفزازية، وارتداداً عن اتفاق الاحزاب والكتل السياسية، التي ناضلت طويلاً من أجل اسقاط الدكتاتورية، وأسهمت في بناء العراق وخروجاً على الدستور الذي صوت عليه الشعب.

تخلص العراق من دكتاتورية الفرد واستبداده ليواجه حكم دكتاتورية احزاب السلطة، بدون أو مع بقاء المظهر الخارجي للدولة مظهراً ديمقراطياً

ويبدو أن المشروع الطائفي ـ القومي في العراق اتجه إلى طريق مسدود، وأن الاصرار على هذا النحو قد يؤدي إلى تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي، وقد يهدد ذلك الوحدة الوطنية، لذا تتطلب عملية البناء، الابتعاد كلياً عن المحاصصة أو الحكومة التوافقية التي انتجت لنا سلبيات كبيرة وعميقة في مجمل العملية السياسية، التي تعاني من فوضى وتخبط قد لا تحمد عقباه، ويبدو أن ممارسات التفرد والاستبداد والتخريب والاقصاء لا زالت شائعة ومهددة، فالعلاقة بين المواطن والسلطة تحكمها عقلية السنوات الغابرة، التي سترافقنا إلى ما شاء الله، فما زالت كلمة السلطة تسري على الجميع بالقانون أم خارج القانون، وبذلك تخلص العراق من دكتاتورية الفرد واستبداده ليواجه حكم دكتاتورية احزاب السلطة، بدون أو مع بقاء المظهر الخارجي للدولة مظهراً ديمقراطياً وتداول سلمي للسلطة وانتخابات دورية كما يقررها الدستور.